□ أكد الدكتور محمد عوض تاج الدين، وزير الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية، على أهمية تأهيل وتفعيل التعاون الصحي والطبي العربي، خاصة في مجالات الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض والأوبئة كاستراتيجية قومية عربية مشتركة، والعمل على تحسين وتطوير التعاون الثنائي بين اليمن ومصر وتعميق روح التعاون الجاد والمثمر في مختلف المجالات الصحية والطبية كاستجابة واقعية لتنفيذ توجهات قيادتي البلدين ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، والأخ محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية.

وأشار الدكتور تاج الدين إلى أن زيارته لليمن كانت ناجحة ومتميزة بكل المقاييس، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية، التي ستعمل على توسيع وترسيخ علاقات التعاون الدوائي وتفعيل التعاون الطبي والصحي والاستثماري وتكثيف برامج التدريب والتأهيل الطبي وتنشيط برامج المكافحة المتكاملة للقضاء على الأمراض والأوبئة المنتشرة في المنطقة.

«الثورة» جلست إلى الأخ وزير الصحة والسكان المصري، وهاكم حصيلة اللقاء :

الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة المصري لـ « الثورة »:

تم تدشين الشراكة الدوائية.. والتعاون بين القطاع الخاص في البلدين يسير بفاعليه

لقاء/عبدالخالق البحري

نتائج الزيارة

□ ما تقييمكم لنتائج زيارتكم لليمن؟ وما القضايا التي نوقشت؟

– حقيقة نتائج هذه الزيارة إيجابية جداً، خصوصاً وأنها بنيت على أسس قوية من علاقات ممتدة في مجالات مختلفة بما فيها المجال الصحي، فهذه الزيارة تنبع إيجابياتها بصراحة من روح الإخوة والمحبة الصادقة والاستعداد القوي لدفع العلاقات في مختلف المجالات، بما فيها المجالات الصحية، وهي مبنية على أسس قوية، وهذه الزيارة وتوقيع الاتفاق الثنائي سوف يعمق هذه العلاقات ويوطد التعاون الكامل في مجالات الرعاية الصحية، سواء في مجالات الدواء والمستلزمات الطبية وتدريب الكوادر أو وجود كوادر مصرية تعمل مع أشقائها في اليمن، كما نوقشت خلال هذه الزيارة كافة المعوقات والسلبيات التي كانت تحدث في الفترة الماضية، وكما تعرف أي تجربة أو أي تعاون أو أي تنفيذ لأي برنامج حتى على المستوى المحلي في أي دولة قد يقابله بعض النقاط أو المشاكل التي تحتاج إلى حل، وقد وضعنا هذه المرة الخطوط العريضة لحل هذه المشاكل عملياً، وأصبحنا جاهزين للتغلب عليها، وبعض النقاط الأخرى التي فيها تشابه في القضايا الصحية التي تواجهنا وإعادة هيكلة القطاع الصحي وبناء المؤسسات الصحية والرعاية الصحية الأولية التي بحاجة إلى دعم كبير، سواء في اليمن أو في مصر، وتبادل الخبرات في هذين المجالين مهم للغاية بغض النظر عن نقاط التعاون الثنائي، وكان هناك توجه لتفعيل التعاون في تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية.

□ ما الجوانب التي تم توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات حولها؟ وما أوجه التعاون الصحي بين البلدين؟

– الجوانب التي تم التوقيع عليها تمثلت في :

○ أولاً : العلاقات الدوائية، وكما تعلم أن العلاج المصري حدث فيه طفرة كبيرة جداً كماً وكيفاً، وأصبح عدد مصانع الدواء في مصر بنهاية هذا العام (٧٤) مصنعاً، المصانع التي تعمل حالياً وتنتج الدواء (٧٠) مصنعاً دوائياً تنتج مختلف أنواع الأدوية لمختلف المجموعات المرضية، ودخلنا في صناعة الأدوية التي فيها تكنولوجيا الحيوية، والدواء المصري يتميز بجودة وفاعلية والسعر المناسب للغاية، نحن في بلدينا محتاجون إلى دواء آمن وفعال قوي وجيد وبسعر مناسب، وتوطيد هذه الاتفاقية، فاليمن لها معايير لتسجيل وتداول الدواء كما هو معمول به في كل دول العالم، والدواء المصري يخضع لكل هذه المعايير ويخضع لما يسمى بالصناعة الدوائية الجيدة والمتميزة، ولهذا السبب السوق الدوائي المصري في اليمن جيد وله سمعة طيبة.

○ ثانياً : ما يتعلق بعلاج الإخوة اليمنيين في مصر، الإخوة في اليمن لهم تجربة طويلة في العلاج بمصر، والمؤسسات الصحية المصرية متميزة تغطي كافة مجالات التدخلات والرعاية الطبية، ومؤسسات متنوعة ومتحسنة للغاية، وكما أوضحت سابقاً أن هناك تجربة يمنية عميقة، وقد وضعنا أطر تسهيل مهمة الإخوة اليمنيين في الوصول إلى القاهرة وتلقي العلاج اللازم بالتنسيق الكامل بين وزارة الصحة العامة والسكان بالجمهورية اليمنية ووزارة الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية والسفارة المصرية بصنعاء، وقد أعطى سعادة السفير المصري دفعة قوية وكبيرة لتعميق وتطوير هذه العلاقات بعلاقات طيبة مع الإخوة في اليمن وبالنشاط المتميز، ولهذا السبب عندما يأتي الإخوة من اليمن إلى مصر للعلاج سيجدون كل السهولة والرعاية والعناية.

○ ثالثاً : تدريب الكوادر اليمنية، إما بوجود كوادر مصرية في تخصصات دقيقة تعمل مع الإخوة اليمنيين مثل الموجودين حالياً، ولدينا مجموعة من المتخصصين في وزارة الصحة والسكان بمصر تشمل كوادر عالية الخبرة تعمل حالياً مع الإخوة في اليمن في مجالات متخصصة للغاية مثل جراحة القلب والشرايين والأوعية الدموية وجراحة المسالك البولية وجراحة المخ والأعصاب والرعاية المركزية والتخدير وفروع كثيرة من الطب، وهؤلاء حقيقة ينقلون خبرتهم ويذوبون في العمل مع إخوانهم في اليمن، واتفقنا – أيضاً – على أن هناك بعثات من اليمن قصيرة وطويلة المدى سوف تحضر إلى مصر وسنستضيف مجموعات من هذه البعثات في برامج التدريب المصرية المتطورة، ومنها المعهد القومي للتدريب التابع لوزارة الصحة والسكان، ومنها الزمالة المصرية التي أثبتت وجودها، حيث سنستضيف عدداً من الزملاء في اليمن للتدريب في مصر.

التعاون المستقبلي

□ كيف تنظرون إلى آفاق التعاون المستقبلي بين اليمن ومصر وأهمية هذا التعاون؟

– الحقيقة هناك مجالات كثيرة لتفعيل وتحسين التعاون الثنائي منها ما ذكر آنفاً ومجالات أخرى قادمة لأننا سندخل مرحلة قادمة بدخل الطب فيها مراحل متقدمة في التشخيص والعلاج والمداواة بمراحلها المتقدمة، واعتقد أن لدينا مستقبلاً مشرقاً في دخول هذه المراحل المتقدمة في التطور الطبي المستمر، ونحن نمتلك الإمكانيات والخبرات، واليمن يمتلك الإمكانيات والخبرات، ولو حصل نوع من الدعم المشترك فإننا سنبرز القدرات المصرية واليمنية.

□ ما العوامل التي من شأنها أن تعمل على تفعيل وتطوير التعاون المشترك؟

– لقد وضعنا الخطوط العريضة لتسهيل العملية، وهي تجري بسلاسة ويسر، وكافة العقبات التي كانت تحدث كانت عقبات إدارية، وبالتالي عملنا من خلال زيارتنا هذه على التنسيق والتنظيم ووضع قواعد والتزامات معينة ستسهل كل هذه العمليات.

□ ماذا عن الأنشطة الإقليمية الخاصة بمكافحة الأوبئة التي تظهر بين الحين والآخر في المنطقة العربية مثل حمى الضنك والملاريا؟ وهل هناك تنسيق يمني – مصري في ذلك؟

– التعاون المشترك في مكافحة الأوبئة مهم جداً، لأن الأمراض ليس لها حدود، فهناك بعض الأمراض المنتشرة في المنطقة، وبعض البلدان تمتلك خبرة جيدة في مكافحة هذه الأمراض، فمثلاً الملاريا، نحن في مصر الحمد لله سيطرنا سيطرة كاملة على الملاريا منذ عام ١٩٩٩م بخطط وبرامج صحية جيدة عن الرعاية الصحية الأولية وأطر التعاون الإقليمي، ولدينا خبرة في مجال التعاون الإقليمي بيننا وبين السودان، وهناك خبرات مصرية في هذا المجال عن طريق إدارة مختصة لمكافحة الملاريا، وهي خطط معينة نستطيع نقل هذه الخبرة إلى اليمن للتخلص من مرض الملاريا وشلل الأطفال كذلك، وهناك برامج غير البرامج الثنائية القوية في مجال التدريب ومكافحة الأمراض، ونحن في إطار مجلس وزراء الصحة العرب نضع أولوية للمشاكل الصحية التي تعاني منها بعض الدول العربية، ومنها الملاريا وأمراض أخرى كثيرة قد تنتقل بين البلدان وبعضها.

الاستثمارات الصحية

□ ماذا عن الاستثمارات الصحية المصرية في اليمن؟ وما أوجه الدعم الذي تقدمه الشقيقة مصر لتحسين الأوضاع الصحية في اليمن؟

– سيبدأ نوع من الاستثمار في المجال الصحي في اليمن، وأول تدشين لذلك من خلال هذه الزيارة هو إنشاء شركة دوائية مصرية – يمنية مشتركة في هذا المجال، بالإضافة إلى عمل شراكة بين الشركة القرعونية وبين مجموعة شركات ما تسمى بقطاع الأعمال، وهذا كله يأتي دفعة قوية لنقل تقنيات وتكنولوجيا تصنيع الدواء المتطور بخبرات مصرية ويمنية تنقل إلى أرض اليمن وتجد سهولة في تسجيل الدواء وتداوله في الأسواق اليمنية، وسيعود بالنفع على الجانبين، والمجال الآخر هو التعاون البشري الموجود حالياً لنقل الخبرة المشتركة بين المؤسسات الطبية المصرية والمؤسسات اليمنية، وأعتقد أن هناك مجموعة من الزملاء موجودون – أيضاً – في مباحثات نحو التعاون المشترك بين إحدى المؤسسات الخاصة التي هي «جامعة العلوم والتكنولوجيا» وبين القطاع الخاص – أيضاً – ومنظور إليها نظرة مستقبلية جيدة للمساهمة في تفعيل وتطوير التعاون المشترك بين الجانبين، وهناك تواصل في مجال الفرق الطبية، ونحن نرسل ونشجع دائماً على إرسال فرق طبية إلى اليمن بناءً على تنسيق من الإخوة في اليمن تعمل من أسبوع إلى أسبوعين لإجراء عمليات جراحية واستشارات طبية وإلقاء محاضرات طبية، وهناك تواصل متميز في عملية القوافل الطبية، والجانب الآخر في مجالات المنح الدراسية، فنحن نقدم منذ فترة منحاً دراسيةً تدريبية قصيرة وطويلة المدى للإخوة في اليمن، والاتفاق الذي تم التوقيع عليه خلال هذه الزيارة التي تم تحديد منح سنوية مجانية لعلاج حالات الأمراض المستعصية التي تقدر بـ (٤٠) منحة علاجية مجانية للأشقاء في اليمن، يضاف إلى ذلك أنه عندما يأتي المريض خارج إطار هذه المنح المجانية للعلاج في مصر يعامل معاملة المصري تماماً، ويعامل بنفس أسعار المريض المصري الذي يدخل أي مستشفى في مصر، ورغم تحديد الأسعار إلاَّ أننا لا نتأخر على الإطلاق في كثير من الأوقات عندما يأتي إلينا صديق أو شقيق يمني طالباً العلاج في مصر أو موفد من إحدى الجهات الحكومية اليمنية، كما أن عدد المنح التدريبية كبير جداً، فهناك منح قصيرة من شهرين إلى ثلاثة أشهر مجانية، وهناك منح أخرى طويلة ستدخل في نظام الزمالة المصرية وفترتها من (٥ – ٤) سنوات، وتصل إلى عشر منح مجانية سنوية لدراسة الزمالة، والجانب اليمني سيحدد نوعية الاختصاصات حسب حاجة اليمن لهذه التخصصات، وهناك عدد آخر من المنح الدراسية للزمالة المصرية غير محدد توفد من اليمن إلى مصر وهي غير مجانية وسيعامل بأسعار الطبيب المصري، والأهم من هذا أننا لا نتأخر على الإطلاق في دعم اليمن بمنح دراسية وتدريبية وعلاجية.

تأخر الردود

□ يتساءل بعض المرضى عن تأخر ردود القبول من قبلكم رغم أنه لا يرسل إليكم من وزارة الصحة في اليمن سوى الحالات المستعصية التي لا يمكن علاجها في اليمن، ما هو ردكم على ذلك؟

– لا أعتقد حدوث مثل هذا، ولكن هذه الزيارة جاءت لتزيح بعض العقبات الإدارية أو الروتينية والنظام الذي تم عمله حالياً بين السفارة ووزارة الصحة في كل من اليمن ومصر سوف يسهل هذا تماماً، وتم الاتفاق أنه كحد أقصى أسبوع سيكون محدداً للمريض المكان والمستشفى الذي سيتم معالجته فيه، لأنه كان هناك لخبطة وعدم انتظام في وسائل الاتصال نحو تحديد نوعية المرض واحتياجات المريض، كما نحدد الحالة أولاً إذا كانت مرسلة من اليمن تسمح بالسفر للعلاج في مصر أم لا، وهل تحتاج للعلاج في مصر، لأن هناك حالات تكون مستعصية وخطيرة حتى عندنا في مصر، ويمكن أن يكون السفر أكبر ضرراً من تواجده، إنما حالياً العكس سيأتي من الوزارة إلى السفارة أو من الوزارة إلى الوزارة، هناك مكتب متخصص خلال فترة لا تتجاوز أسبوعاً يكون الرد موجوداً.

انطباعات

□ من خلال الزيارة، ما الانطباع الذي ترسخ لديكم عن العلاقات اليمنية – المصرية؟

– أولاً مستوى العلاقات اليمنية – المصرية لا جدال في أنه متميز، والروح الطيبة وروح الإخوة الحقيقية والإحساس أننا في وطننا، كل هذه تنعكس على التعاون بين مصر واليمن إيجابياً، واليمن زرتها قبل بضع سنوات ولاحظت أن هناك تطوراً شاملاً وحقيقياً، فهناك بنية أساسية تحتية جديدة وتطور في كل مجالات ومناحي الحياة، والحقيقة هذا يسعدني كثيراً، ولهذا السبب نسعد ونتمنى بهذا التقدم الكبير في اليمن، وأن يشهد المزيد من التقدم والرقي والازدهار.

□ هل نرى أو نسمع في المستقبل القريب عن اجتماعات دورية أو مؤتمرات مشتركة بين البلدين؟

– هناك اتصالات جارية بين اليمن ومصر لا تنقطع على الإطلاق، وهناك لقاءات واجتماعات وزارية بين اليمن ومصر وتواصل مستمر واجتماعات وزراء الصحة العرب وزيارات متبادلة، بالإضافة إلى لقاءات متبادلة على هامش بعض المؤتمرات المحلية أو العالمية، والاتصال بينا وتوثيق التعاون بين البلدين يكاد لا ينقطع، وهذه اللقاءات الثنائية، مثل هذا اللقاء ولقاء متبادل في القريب العاجل إن شاء الله تعالى في القاهرة، سيساهم في تحقيق ما نصبو ونطمح إليه.

الوضع الصحي

□ كيف تُقيِّمون الوضع الصحي في اليمن؟ وكيف يمكن لبلادنا الاستفادة من التجربة الطبية المصرية؟ من حيث نوعية وجودة الخدمات الطبية المقدمة والكوادر المؤهلة والرعاية الصحية الأولية؟

– هناك تقدم حقيقي في مختلف المجالات في اليمن، وهو تقدم متميز في الجانب الصحي وما نسمعه من الوفود والفرق الطبية التي تأتي إلى اليمن بين الحين والآخر ووجود أقسام جديدة ومتخصصة ومراكز طبية جديدة مجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية في مختلف المؤسسات الصحية اليمنية، كل هذا يضاف إلى مستوى الخدمة الصحية في اليمن ويكسبها نوعاً من التقدم والرقي، وأن التعاون المشترك بين اليمن ومصر في منظومة الرعاية الصحية المصرية للاستفادة منها في اليمن، والهيكل اليمني في مجال الوقاية والعلاج يشهد تقدماً كبيراً في إعادة هيكلة هذا النظام وتحسن نوعية الخدمة ووصولها إلى المواطن بسهولة ويسر.

التعاون العربي

□ ماذا عن التعاون الصحي العربي؟ ولماذا لا يرتقي إلى المستوى المطلوب؟ وما العوامل التي من شأنها المساعدة على تحسين وتفعيل التعاون الصحي العربي؟

– في إطار مجلس وزراء الصحة العرب والذي أتشرف برئاسة مكتبه التنفيذي وهيئته التنفيذية نشهد إعادة هيكلة العمل في هذا المجلس، والتي بدأت منذ سنتين، بحيث نستفيد استفادة قصوى من الخبرات والإمكانيات العربية في دعم الرعاية الصحية في الوطن العربي، ومجلس وزراء الصحة العرب سيجتمع في نهاية شهر مارس الجاري في القاهرة، وهناك برنامج جديد لكيفية التعاون والتلاقي في مختلف المجالات، وبالفعل هناك نقاط كثيرة جداً دخلت حيز التنفيذ في مجال الأمراض المختلفة والمشتركة والتدريب والعمل والصناعات الدوائية والتدريب في مجال التمريض وفي مكافحة بعض الأمراض مثل مرض الإيدز والملاريا والسل وبعض الأمراض الأخرى وفي مجال مكافحة الإدمان، وحقيقة هناك تعاون عربي قائم في مختلف المجالات ودخل مرحلة جديدة من العمل الواقعي الحي، الذي يسمح بتبادل الخبرة والاستفادة القصوى من إمكانيات الأمة العربية كاستراتيجية قومية عديدة أكيدة ومستمرة لمصر مع مختلف الدول العربية.

□ كلمة أخيرة تودون قولها؟

– أقول ومن كل قلبي إنني أشيد باليمن وبالتقدم المزدهر في اليمن، وأنا ممتن لحسن الضيافة والترحاب الذي قابلناه في اليمن، وأحيي اليمن الشقيق رئيساً وحكومةً وشعباً.

تصوير/عادل حويس

□ نسعى من خلال مجلس وزراء الصحة العرب إلى دعم برامج الرعاية الصحية الأولية وتفعيل أنشطة مكافحة الأوبئة

اتفقنا على عدة برامج للتدريب ورفد الأطباء اليمنيين بالخبرات المصرية

□ ٤٠ منحة علاجية مجانية قدمت لليمن للحالات المستعصية وعشر منح للأطباء لنيل درجة الزمالة المصرية

□ الوزير يتحدث للزميل المحرر

اليمن وعمق الرؤية

محمد القراري

■ كشفت المتغيرات والتطورات المتسارعة التي تمر بها عدة مناطق في العالم اليوم ومنها طبعاً منطقتنا العربية ما تتمتع به القيادة اليمنية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح من عمق الرؤية واجادة قراءة ما وراء الاحداث في وقت مبكر ما جعلها تتجنب الكثير من تداعيات آثارها السلبية.

فالاصلاحات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية بدأت بلادنا في تنفيذها قبل عقد ونيف وفقاً لقناعتها وبحسب ارادتها الحرة ولم تنتظر حتى تفرض عليها من الخارج تحت مسميات ومشاريع تطلقها قوى لا تهتم إلا بمصالحها وتنسى أو تتجاهل خصوصيات وثقافات الدول الأخرى.

دون ضغوطات أو وصاية انتهجت بلادنا الديمقراطية السياسية والحزبية كأساس لدولة الوحدة عام ١٩٩٠م وكرستها على أرض الواقع من خلال اجراء عدد من الدورات الانتخابية البرلمانية والرئاسية وسارعت للانتقال إلى نظام السلطة المحلية (اللا مركزية) الادارية والمالية الأمر الذي جعل منها الدولة الأولى في المنطقة الساعية نحو الاصلاحات الديمقراطية بشهادة معظم دول الغرب وخبرائها.

وعلى الجانب الدبلوماسي حققت اليمن قفزات متقدمة نحو الأمام فلم تعد الدولة المتأثرة بما يجري من حولها من احداث بل انتقلت إلى دور التأثير فيها من خلال اطلاق المبادرات والدعوة إلى تعميم دبلوماسية الحوار بدلاً من المواجهات والحروب في حل كثير من المشاكل.

وقد كانت سباقة في هذا الجانب عندما اتبعت سياسة الحوار والاحتكام للقوانين الدولية لحل مشاكل الحدود مع دول الجوار فانتهت ازمة جزيرة حنيش اليمنية لصالح اليمن وبالطرق السلمية كما رسمت الحدود مع جارتيها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بالتفاهم والحوار وتطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار التي اصبحت قاعدة دبلوماسية تأخذ بها كثير من الدول وتتردد على ألسنة كثير من السياسيين في العالم.

وعلى الجانب الاقتصادي الذي يقف وراء كثير من الازمات في دول العالم أدركت الحكومة اليمنية خطورة تأثيراتها وبدأت بتنفيذ عدة اجراءات وخطط اقتصادية تقوم على مبدأ الانفتاح نحو الخارج ورفض الانغلاق كما فتحت مجالات الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والاجنبية ورافقها اتخاذ سياسات تواكب تلك المتغيرات في هذا الجانب فيما يخص القوانين والتشريعات والبنى التحتية.

كل هذا جعل من اليمن بلداً تتسع مكانتها الدبلوماسية على المستويات الاقليمية والدولية ويستمع لرأيها ومشورتها من كثير من القوى الدولية ذات الباع الطويل والمؤثر في مجريات الاحداث العالمية وما زيارات المسؤولين من أشقاء عرب ومسلمين وأصدقاء أجانب إلا تأكيداً لهذه الحقائق.

لماذا تتحول الشوارع الى مجاري سيول؟

عبدالله الشهاري

■ المشهود ان سفلتة الشوارع لم تحظ بأي اهتمام كالطرق بين المحافظات، فهذه توضع في حسبان شقها وسفلتتها مجاري السيول التي لو اهملت لتعرضت لجرف سيول الامطار الموسمية ، وعلى النقيض اغلب شوارع المدن ، اذا جرت سفلتتها دون مراعاة انها بحاجة للشق مرة أخرى لتنفيذ مجاري الصرف الصحي وغيرها من الخدمات، بينما ، لو رسمت خطط لكافة الخدمات قبل السفلتة لوفرنا على أنفسنا الكثير من المال ، غير ان لكل مسؤول خدمي ليال يغني عليها وان لم يتوفر العزف بما يتوافق وايقاعات العصر ، لهذا يغيب احتساب وجوب تأمين الخدمات عبر الشوارع قبل سفلتتها ، وكأن الشوارع بحاجة الى اكتساء حلة جديدة من الاسفلت قابلة للتغيير بين فترة وأخرى مادام مد وسائل الخدمات عبرها حلما بعيد التحقيق في رأي المسؤولين عن تنفيذها منذ سنوات الثورة الأولى ،أو ان المدن لا تحتاج الى شبكات مياه وصرف صحي وخطوط اتصال وكهرباء مطورة!!

الشاهد على ارتجالية سفلتة الشوارع ايضا وجود المنحنيات فيها دون اللجوء الى طرق الفلاحين في مجاري السيول بمزارعهم على الاقل حيث يحرص الفلاح على تصريف الفائض من السيل بقدر ما يحرص على سلامة السواقي المغذية لحقله في المواسم المطرة، وعلى النقيض في اغلب شوارع المدن للأسف، حتى صرنا بحاجة الى احذية مطاطية من اخمص القدم حتى الورك لدى ضرورة التحرك لأي غرض على بعد عشرة كيلومترات تفاديا لتلطيخ ملابسنا بالمياه الموحلة المحتقنة في كثير من الشوارع لدى هطول الامطار ، ولو ردمت هذه المنحنيات لدى السفلتة لما شكلت بحيرات صغيرة يمكن تجاوزها دون حاجة الى إجادة السباحة في المواسم المطرة ، مما يرجح اعتقاد البعض ان المسفلتين قد راعوا في ذلك ان الكثيرين لايجيدون السباحة بسبب قلة السابح الممكن تعلم السباحة فيها لانعدام الانهار التي عوضنا الله عنها بالامطار فلم نضع في الحسبان ضرورة مجاري السيول ، غير أن المشوار سيكون طويلا وشاقا ،ولو بدأ المسؤولون الأولون- عن سلامة الشوارع – العمل على تحسين الشوارع ذات المنحنيات الخاضعة لسيول الامطار لما كانت هناك مشقة او احتقان يذكر ، والحال كما نرى، سيما وأن هناك قائدي سيارات لم تحسن امهاتهم تربيتهم منذ الصغر في غفلة آبائهم فإن الامر مزعج، إذ يرى بعضهم المارة – الراجلين مشمرين عن أقدامهم خشية البلل ، فينخرط في سرعة عبر المياه المحتقنة فينزف هؤلاء المارة بماء غير مضمون الطهارة لدى اداء الصلاة، فلم يكن ردهم على ذلك بأكثر من كيل اللعنات الغاضبة ، منا أعني السائق الطائش عن هذا العقاب وإنْ لم يُسلْ دماً أو يسبب جراحا إلا للكرامة غير المبالية بالقدح والجراح ، وأسفي على العنصر الانساني المحترم ممن لا يوجد لديه احترام للآخرين ، مع العلم بان فاقد الاحترام للآخرين لابد أن يتعرض لصدمة توقض غفلته من مكارم الاخلاق وتضطره اليها ليكشف خطأ ماضيه ، والدهر خير مربي اذا ما تهاون السلف عن تهذيب الخلف ، ففي الخط الدائري –غرب وزارة الزراعة – يمتد السيل من أعلى عصر ليحول هذا الخط الى واد دافق السيل ، فيسير ذوو السيارات المهذبون سيرا بطيئا مما يدل على احترامهم للمارة ، فيذعن الطائشون لذلك سيما وأن السيل يطال لمحركات سياراتهم فتنطفئ وتعطل الحركة.